الأمم المتحدة S/PV.7211

مجلس الأمن

السنة التاسعة والستون

مؤقت

الجلسة ٧٢١١

الأربعاء، ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠١٤، الساعة ١٥/٢٠

نيويورك

الرئيس	السيد بانكين	(الاتحاد الروسي)
الأعضاء:	الأرجنتين	السيدة بوررولي
	الأردن	السيد الحمود
	أستراليا	السيد كوينلان
	تشاد	السيد غومبو
	جمهورية كوريا	السيد أوه جون
	رواندا	السيد سانا
	شيلي	السيد باروس ميليت
	الصين	السيد وانغ مين
	فرنسا	السيد لاميك
	لكسمبرغ	السيدة لوكاس
	ليتوانيا	السيد بوبليس
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد تاثام
	نيجيريا	السيد لارو
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد دَن

جدول الأعمال

عدم الانتشار

إحاطة إعلامية يقدمها رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦).

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506. وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

عدم الانتشار

إحاطة إعلامية يقدمها رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦).

الرئيس (تكلم بالروسية): يبدأ مجلس الأمن الآن النظر في البند المدرج في جدول أعماله.

يستمع المجلس في هذه الجلسة، إلى إحاطة إعلامية يقدمها السفير غاري كوينلان، الممثل الدائم لأستراليا، بصفته رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦).

وأعطي الكلمة الآن للسفير كوينلان.

السيد كوينلان (أستراليا) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أعرض تقرير اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦)، وفقا للفقرة ١٨ (ح) من ذلك القرار. ويغطي هذا التقرير الفترة من ٢٠ آذار/مارس إلى ٢٤ حزيران/يونيه، التي عقدت خلالها اللجنة جلسة واحدة غير رسمية، وجلستين غير رسميتين، علاوة على القيام بأعمال إضافية عن طريق استخدام إجراء عدم الاعتراض المتوخى في الفقرة ١٥ من المبادئ التوجيهية لتسيير أعمال اللجنة.

وأود أن أبدأ بالتقرير النهائي عن الولاية الحالية لفريق الخبراء. وقد تلقّى المجلس التقرير في ٩ حزيران/يونيه، وهو متاح الآن بجميع لغات الأمم المتحدة الرسمية في الوثيقة S/2014/394. وكما هو الحال دائما، فإن التقرير يتضمن ملاحظات قد تجدها الدول الأعضاء مفيدة في توجيه تنفيذ التدابير الواردة في القرارات ١٧٣٧ (٢٠٠٦) و ١٧٤٧ (٢٠٠٧) و ١٨٠٣ (٢٠٠٨) و ١٩٢٩ (٢٠١٠). وأود أن أذكّر جميع الأعضاء بأهمية نقل التقرير إلى السلطات المعنية بتنفيذ الجزاءات المفروضة ذات الصلة في بلدانهم. وأتيحت للجنة نفسها الفرصة لمناقشة التقرير مع الفريق في ٢ حزيران/يونيه على النحو المطلوب في الفقرة ٢ من القرار ٢١٠٥ (٢٠١٣). وسيتم النظر في ما إذا كان من الضروري أن تتخذ اللجنة أية إجراءات متابعة، مع الأخذ في الاعتبار بالاستنتاجات التي خلص إليها التقرير.

ويلاحظ الفريق في تقريره أن بعض الدول قد أعربت مرة أخرى عن عدم التيقن مما إذا كانت قرارات المجلس بشأن إيران ما زالت نافذة بالكامل، خصوصا وأن المفاوضات بين إيران والأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن وألمانيا قد بلغت مرحلة حاسمة. وأود أن أكرر التأكيد على أن مجلس الأمن وحده هو الذي يستطيع الآن أن يعدّل تدابير الجزاءات التي طبقها. وإلى أن يتخذ المجلس قرارا جديدا بشأن هذه المسألة، فما تزال التدابير الواردة في القرارات ١٧٣٧ (٢٠٠٦) و ١٧٤٧ (٢٠٠٧) و ١٨٠٣ (٢٠٠٨) و ١٩٢٩ (٢٠١٠) نافذة تماما. واللجنة على أهبة الاستعداد لتقديم التوجيه إلى الدول الأعضاء بشأن تطبيق تدابير المجلس على جميع المعاملات، وتحث الدول الأعضاء على إبلاغ اللجنة بأي معاملة ترى أنها تخالف تلك التدابير.

وفي هذا الصدد، أود أن أبلغ المجلس بأن اللجنة قد تلقت تقريرا من إحدى الدول الأعضاء خلال الفترة الحالية المشمولة بالتقرير في ٣١ آذار/مارس، بأن قواتها البحرية قد اعترضت في البحر الأحمر شحنة من الأسلحة التقليدية، بما في ذلك الصواريخ وقذائف الهاون والذخائر، التي يزعم أنه جرى تحميلها على سفينة في ميناء بندر عباس الإيراني. واضطلع فريق الخبراء – بتوجيه من اللجنة – بعمليات تفتيش للأسلحة المضبوطة في ٢٨ و ٢٩ نيسان/أبريل، وقدّم تقريره إلى اللجنة في ١٦ حزيران/يونيه. وقد اجتمعت اللجنة في هذا الأسبوع، في ٢٣ حزيران/يونيه، لمناقشة هذا التقرير مع الفريق، وهي

تنظر الآن في ردها عليه. وبالمثل، بعثت اللجنة برسالة خطية إلى إيران في ٢٧ آذار/مارس فيما يتعلق بحظر ألياف الكربون على النحو الذي أشرت إليه في تقريريّ السابقين. وما تزال اللجنة تسعى للحصول على تعليقات إيران. ومن المؤسف أن إيران لم ترد بعد على تلك الرسالة.

وننوه في الجانب الإيجابي، إلى استمرار التعاون بين لجان الجزاءات التابعة لمجلس الأمن ذات الصلة، من قبيل لجنة القرار ١٧٣٧ مع فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية. ولعل المجلس يذكر أنه في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر من العام الماضي، عقد رؤساء اللجان الست ورئيس فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية جلسة إحاطة مفتوحة للدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وفي ٣٠ نيسان/أبريل، أبلغني رئيس فرقة العمل بأنه قد نظم اجتماعا في ٢٢ حزيران/يونيه بين فرقة العمل والخبراء الماليين من أفرقة الخبراء المعنيين بالجزاءات، بما في ذلك فريق الخبراء في إيران.

الرئيس (تكلم بالروسية): أشكر السفير كوينلان على إحاطته الإعلامية.

وأعطي الكلمة الآن لأعضاء مجلس الأمن.

السيد تاثام (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦) تحت رئاسة السفير غاري كوينلان، فضلا عن فريق الخبراء التابع لها، على عملهما المستمر على توفير الدعم لقرارات مجلس الأمن بشأن إيران.

لقد وصلت مجموعة البلدان الأوروبية ٣+٣ وإيران إلى مرحلة حاسمة في المفاوضات بشأن التوصل إلى اتفاق شامل فيما يتعلق ببرنامج إيران النووي. وما دام هناك أقل من شهر واحد قبل انتهاء موعد الاتفاق المؤقت في ٢٠ تموز/يوليه، فإن من الأهمية بمكان أن تدرك إيران أنه يجب عليها التصدي لشواغل المجتمع الدولي لكي يتسنى التوصل إلى اتفاق، وإن كان ممكنا رفع الجزاءات المفروضة عليها جراء برنامجها النووي. ومجموعة البلدان الأوروبية ٣+٣ ملتزمة التزاما قويا بالاتفاق على التوصل إلى حل شامل قبل حلول ٢٠ تموز/يوليه. وقد عُقدت جولات عديدة من المحادثات بشأن التوصل إلى اتفاق شامل في فيينا مؤخرا. وكان آخرها في الأسبوع الماضي. ودخلنا الآن مرحلة صياغة الاتفاق والتفاوض بشأنه. وفي حين أن المناقشات كانت صريحة والأجواء إيجابية، فإن الفجوات القائمة بين الجانبين لا تزال قائمة.

وبالتوازي مع المفاوضات الجارية هذه بشأن الاتفاق الشامل، واصلت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي التخفيف من وطأة الجزاءات على النحو المنصوص عليه في اتفاق جنيف المؤقت. ونرحب بآخر تقرير للوكالة الدولية للطاقة الذرية – المؤرخ ٢٣ أيار/مايو – والذي يشير إلى أن إيران ما تزال تواصل تنفيذ التدابير النووية المتفق عليها في إطار خطة العمل المشتركة. وتسلّم مجموعة البلدان ٣+٣ بأهمية العمل مع الأمم المتحدة عقب التوصل إلى اتفاق مباشرة، بهدف كفالة وضع إطار ملائم لمجلس الأمن لدعم تنفيذ الاتفاق.

مع ذلك، وإذ أكرر النقطة التي أعرب عنها رئيس لجنة القرار ١٧٣٧ للتو، فإنه يجب الإبقاء على مجموعة الجزاءات المفروضة كما هي في الوقت نفسه الذي تستمر فيه المفاوضات، بما في ذلك جميع الجزاءات التي فرضتها الأمم المتحدة. وينبغي ألا يساور الدول أدنى شك في أن جميع قرارات مجلس الأمن بشأن إيران ما زالت نافذة بالكامل. وينبغي أن نواصل تنفيذ تلك الجزاءات وإنفاذها بشكل صارم. ونرى أن الضغوط الاقتصادية الناشئة عن الجزاءات، إنما هي حافز سلمي ومن شأنها أن تدعم الجهود الدبلوماسية الرامية إلى التوصل إلى حل شامل.

وإذ ننتقل إلى عمل اللجنة، فإننا نشعر بالقلق إزاء المخالفات والانتهاكات المحتملة من جانب إيران لالتزاماتها الدولية.

إن اعتراض سفينة تحمل شحنة من الأسلحة التقليدية في البحر الأحمر أمر يثير بالغ القلق. ويُزعم أن الأسلحة، ومن بينها صواريخ وقذائف هاون وذخائر، حُمّلت على متن السفينة في ميناء بندر عباس في إيران. وخلص فريق الخبراء، بعد إجراء تحقيق واف، إلى أن الشحنة تشكل انتهاكاً لالتزامات إيران بموجب القرار ١٧٤٧ (٢٠٠٧). وذلك مثال آخر علىعمليات النقل غير المشروع للأسلحة التي تجري في المنطقة وتكون إيران متورطة فيها. ونحن نتطلع إلى أن تناقش اللجنة تلك المسألة الخطيرة وأن تتخذ إجراءات حازمة حيالها.

ويلقي تقرير الفصلي الضوء أيضا على حقيقة أن جمهورية إيران الإسلامية لم تستجب لطلبات الحصول على المعلومات فيما يتعلق باعتراض شحنة ألياف كربونية. يأتي ذلك عقب عدم رد إيران على الطلبات المقدمة للحصول على معلومات عن عمليات إطلاق القذائف التسيارية في العام الماضي، وعن شحنة أسلحة اعترضت وهي في طريقها إلى اليمن. استمرار عدم رد إيران أمر يدعو إلى الأسف. وندعو إيران إلى الانخراط بجدية مع اللجنة فيما يتعلق بهذه الحوادث.

المملكة المتحدة ملتزمة بإيجاد حل عن طريق التفاوض السلمي للمسألة النووية. والمناقشات الجارية بشأن التوصل إلى اتفاق شامل هي أفضل فرصة تتاح في السنوات الأخيرة لتسوية المسألة النووية. ولن نبرح نبذل كل جهد ممكن للتوصل إلى تسوية شاملة، ونتطلع إلى إيران لتفعل الشيء نفسه.

السيد الحمود (الأردن): أود أن أشكر رئيس اللجنة على إحاطته القيمة وعلى جهوده القيادية في إدارة أعمال اللجنة. كما نود أن نشكر فريق الخبراء على التقارير عالية الجودة التي يقدمها.

يرحب الأردن بالجهود التي تبذلها اللجنة في مساعدة الدول والمنظمات الدولية في المسائل المرتبطة بتنفيذ القرارات ذات الصلة بالجزاءات المفروضة على إيران من خلال توفير الإرشاد والرد على استفسارات الدول حول المسائل الفينة في تنفيذ القرارات بسرعة ودقة متناهية، والتأكيد للدول الأعضاء على أن قرارات مجلس الأمن بشأن إيران لا تزال تتمتع بذات السلطة القانونية بالرغم من المفاوضات الجارية حالياً حول برنامج إيران النووي.

يشجع الأردن اللجنة على الاستمرار في القيام بالتحقيقات اللازمة في الخروقات، والنظر في إمكانية الانخراط مع الحكومة الإيرانية، كخطوة أولى، لتوضيح المسائل العالقة في الخروقات المرتكبة، خاصة تلك المتعلقة بحادثة شحنة الأسلحة التي ضُبِطت على متن سفينة في البحر الأحمر مؤخراً، والتي تشكل خرقاً واضحاً لالتزامات إيران بموجب الفقرة الخامسة من القرار ١٧٤٧ (٢٠٠٧)، بالإضافة إلى الحادثة المتعلقة بألياف الكربون التي ضُبِطت في سنغافورة وهي في طريقها إلى إيران. كما يدعو الأردن اللجنة إلى الاستمرار في التشاور والتعاون مع لجان الجزاءات الأخرى للاستفادة من خبراتها.

أخيرا، يرحب الأردن بالجهود التي تُبذل للوصول إلى اتفاق نهائي بين إيران من جهة والدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن وألمانيا من جهة أخرى. إلا أننا نشجع اللجنة بشكل متواز على الاستمرار في القيام بالمهام المنوطة بها على أكمل وجه.

السيد وانغ مِن (الصين) (تكلم بالصينية): أود أن أشكر السفير كوينلان على إحاطته وعلى جهوده العظيمة في تعزيز عمل اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦).

ما انفكت الصين تولي أهمية كبيرة لأعمال اللجنة ولن تبرح تتعاون مع رئيسها والأطراف المعنية حتى يتسنى لها الاضطلاع بعملها باستمرار بطريقة متوازنة ومنظمة. وما فتئت الصين تعتقد أن من واجب جميع الأطراف أن تنفذ القرارات المتعلقة بالجزاءات المفروضة على إيران بحزم ودقة وشمول. غير أن الجزاءات ليست غاية في حد ذاتها. ينبغي أن

تعمل اللجنة ومجلس الأمن على حد سواء من أجل التوصل إلى حل دبلوماسي. ونأمل أن تواصل اللجنة التعامل على النحو الصحيح مع حالات عدم الامتثال المزعومة، وفقا لولايتها، وعملاً بمبادئ الموضوعية والإنصاف والواقعية على أساس الوقائع الواضحة، والأدلة الملموسة والمشاورات المكثفة. ولن تَنيَ الصين عن العمل على أساس هذه المبادئ، والمشاركة بنشاط في عمل اللجنة بطريقة مسؤولة.

وتشيد الصين بالاتجاه الإيجابي الذي ظهر في الجهود الدبلوماسية الأخيرة الرامية إلى حل مسألة البرنامج النووي الإيراني. ونحن نقدر حقيقة أن الوكالة الدولية للطاقة الذرية واصلت مشاوراتها مع إيران لتوضيح المسائل النووية المعلقة حتى يمكن التوصل إلى اتفاق على الخطوات اللازمة. وفي الوقت الحاضر، بلغت المفاوضات الرامية إلى التوصل إلى اتفاق شامل مرحلة حاسمة. في الجولة الأولى من المحادثات التي عقدت مؤخراً، أجرت البلدان الستة وإيران مفاوضات متعمقة على مشروع نص لاتفاق نهائي، محققةً تقدماً واضحاً. واقتُرح مشروع خطة عمل مشتركة شاملة على أساس النص المتفق عليه.

وعلى الرغم من أن الأطراف لا يزال بينها العديد من الاختلافات على مشروع النص، فإن المفاوضات تسعى إلى تضييق الهوة. وتأمل الصين في أن تتعاون جميع الأطراف على أساس المساواة والاحترام المتبادل، وأن تأخذ في الحسبان شواغل كل منها، وذلك للمضي قدما بعملية التفاوض. ينبغي أن تحافظ الأطراف على المرونة والواقعية من أجل التوصل إلى حل.

من شأن إيجاد حل مبكر للمسألة النووية أن يحافظ على النظام الدولي لعدم الانتشار، وعلى السلام والاستقرار في الشرق الأوسط، الأمر الذي يعود بالنفع على المجتمع الدولي بأسره. وتقف الصين، كدأبها، على أهبة الاستعداد للعمل بنشاط مع جميع الأطراف من أجل التوصل إلى اتفاق شامل وعادل ومتوازن يعود بالنفع على كلا الطرفين ويكون له دور بناء في التوصل إلى حل شامل وطويل الأجل ومناسب للمسألة الإيرانية.

السيد لاميك (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أتوجه أنا أيضاً بالشكر للسفير غاري كوينلان على تقديمه التقرير الفصلي عن أنشطة اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦) وعلى كل ما قام به من عمل هو وفريقه بوصفه رئيساً للفريق.

ظلت سرعة تطوير البرنامج النووي الإيراني مصدر قلق للمجتمع الدولي على مدى أكثر من عقد من الزمن. وقد حدت جوانب عدم التيقن إزاء الأغراض السلمية حصرا لذلك البرنامج، ورفض إيران التفاوض، بالمجلس إلى إنشاء نظام الجزاءات. ومع ذلك، فقد أبقينا باب الحوار مفتوحا على الدوام.

وفُتحت صحفة جديدة في المناقشات بين مجموعة ٥+١ وطهران باعتماد خطة العمل المشتركة في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، التي ألزمت إيران بتعليق أكثر المسائل حساسية في أنشطة برنامجها النووي لمدة ستة أشهر. وستستأنف تلك المناقشات في ٢ تموز/يوليه في فيينا، وينبغي أن تستمر حتى الموعد النهائي المنصوص عليه في خطة العمل المشتركة، وهو ٢٠ تموز/يوليه.

حتى الآن، اتسمت المفاوضات بالصعوبة. وما زالت مواقف مجموعة خمسة زائدا واحدا وإيران متباعدة في العديد من الجوانب الرئيسية للمناقشة. ونحن ملتزمون مع شركائنا في مجموعة البلدان الأوروبية ٣+٣ بالتوصل إلى حل طويل الأجل يحدد الأغراض السلمية حصراً للبرنامج النووي الإيراني ويكفل ذلك على مر الزمن. ومع ذلك، وتحقيقا لتلك الغاية، يجب على إيران أن تلتزم باتخاذ الخطوات التقنية لتطمئن المجتمع الدولي أنها لن تسعى إلى امتلاك سلاح نووي في المستقبل.

علاوة على ذلك، لا يزال من الضروري أن تنخرط إيران مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية في حوار مثمر بشأن

البعد العسكري المحتمل، ماضياً وحاضراً، لبرنامجها النووي. والتقدم الطفيف الذي طرأ في ذلك الجانب في هذه المرحلة يجب أن يتبعه الإيرانيون بإجراءات محددة يتخذونها. وتسوية جميع المسائل المعلقة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية عنصر حاسم في بلوغ الحل الطويل الأجل. وأود أيضا أن أذكّر بأن قرارات مجلس الأمن بخصوص إيران لا تزال سارية بالكامل إلى حين التوصل إلى تسوية شاملة للأزمة المتعلقة بالانتشار. وقد نصت خطة العمل المشتركة صراحةً على ذلك.

ولذلك فقد تلقينا بقلق نتائج التحقيق الذي أجراه فريق الخبراء التابع للجنة في اعتراض السلطات الإسرائيلية السفينة كلوس سي. يؤكد التقرير أن نقل القذائف، التي يمكن أن تكون سورية، والذخائر يمثل انتهاكا واضحا للحظر المفروض على الأسلحة بموجب القرار ١٧٤٧ (٢٠٠٧).

يبعث هذا الحادث على القلق من عدة نواح. إنه لا يؤكد أن الأسلحة القادمة من إيران لا تزال تنتشر في جميع أنحاء الشرق الأوسط وتغذي دوامة العنف في المنطقة فحسب، بل ويشكك في حسن نية إبداء إيران الرغبة في الاستجابة لشواغل مجلس الأمن.

يتعين على لجنة القرار ١٧٣٧ الآن اتخاذ التدابير المناسبة للرد على هذا الحادث. وأول رد مفيد هو أن تحيل إلى الدول الأعضاء الدروس التي يمكن أن تتعلمها اللجنة من هذا الانتهاك.

ونرحب بنشر التقرير النهائي لفريق الخبراء (S/2014/394، المرفق). إن هذه الوثيقة مصدر قيم للمعلومات المتعلقة ببرنامج إيران غير المشروع والوسائل التي تستخدمها طهران للتحايل على الجزاءات. إنها تقدم أيضا توصيات تنفيذية بسيطة يتعين أن تنفذها اللجنة. ويحدونا الأمل في أن تحيط جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة علما بالتقرير النهائي وأن تستخدمه لتحسين تنفيذ قرارات مجلس الأمن بشأن إيران بقدر الإمكان.

السيد باروس ميليت (شيلي) (تكلم بالإسبانية): نود، في البداية، أن نشكر السفير كوينلان على عرضه التقرير الفصلي عن أعمال اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦). إننا نقدر العمل الذي قام به بصفته رئيس اللجنة.

في الفترة بين ٢ و ٤ نيسان/أبريل، قام فريق الخبراء التابع للجنة القرار ١٧٣٧ بزيارة مدينتي فالباريسو وسانتياغو في شيلي، حيث تمكن من الإطلاع بشكل مباشر على كيفية تطبيق بلدي وامتثاله لنظام القرار ١٧٣٧ وغيره من نظم جزاءات الأمم المتحدة. وتلقينا، خلال زيارة فريق الخبراء، في أكثر من مناسبة استفسارات بشأن حالة نظام الجزاءات المتعدد الأطراف. وكما يورد التقرير النهائي لفريق الخبراء الذي نشر في ١١ حزيران/يونيه (S/2014/394، المرفق)، فقد جرت المشاورات من خلال العديد من المقابلات والاجتماعات. ويوضح التقرير التوقعات الكبيرة – وخليط الأفكار – التي تولدت في أوساط القطاع الخاص وعامة الجماهير بشأن اتفاق واسع محتمل بين مجموعة الخمسة زائدا واحدا وإيران بشأن البرنامج النووي لذلك البلد.

يشكل هذا سياقا جديدا لعمل اللجنة نعتقد أنه ينبغي تناوله. ويحدونا الأمل في أن يحاول أعضاء اللجنة محاولة جادة التوصل إلى توافق في الآراء والمضي قدما، على الأقل فيما يتعلق بالتوصية الأولى الواردة في التقرير النهائي لفريق الخبراء التي تشير إلى التوجيه بشأن وضع الجزاءات التي يفرضها مجلس الأمن على إيران.

تؤيد شيلي الجهود الدبلوماسية الرامية إلى تعزيز الحوار والتسوية السلمية للمنازعات. وكما قلنا في مناسبات أخرى، فإن بلدي يتابع باهتمام كبير المفاوضات الجارية، وإن كنا نفعل ذلك بشيء من الحذر. ينبع موقفنا من حالات من قبيل حالة السفينة كلوس سي، التي تنظر فيها اللجنة حاليا، والتي يبدو، وفقا للمعلومات التي تم جمعها، أنها تشكل انتهاكا للفقرة ٥ من القرار ١٧٤٧ (٢٠٠٧).

السيد باوبليس (ليتوانيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر السفير غاري كوينلان، على إحاطته الإعلامية الفصلية عن أعمال لجنة مجلس الأمن بشأن إيران. وأود أيضا أن أشيد باللجنة وفريق الخبراء التابع لها على عملهم الهام.

تؤمن ليتوانيا بشدة بضرورة إيجاد حل شامل طويل الأجل عن طريق التفاوض من شأنه بناء الثقة الدولية في الطبيعة السلمية الحصرية للبرنامج النووي الإيراني، مع الامتثال الكامل لالتزاماتها الدولية. وترحب ليتوانيا بالتقدم المحرز في تنفيذ خطة العمل المشتركة المؤرخة ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ من جانب مجموعة البلدان الأوروبية ٣+٣ وإيران. ومن المشجع أن المحادثات انتقلت الآن إلى مرحلة الصياغة. ونشجع إيران على التعاون بشكل بناء مع مجموعة البلدان الأوروبية ٣+٣ في تسوية القضايا العالقة، بما في ذلك المتعلقة بالبعد العسكري المحتمل غير المعلن للبرنامج النووي.

ونرحب أيضا بالتعاون المتواصل بين إيران والوكالة الدولية للطاقة الذرية بمقتضى إطار التعاون. ومن المشجع أن الوكالة يمكنها تأكيد تنفيذ إيران ستة تدابير أولية وسبعة تدابير عملية لاحقة، فضلا عن الاتفاق بشأن خمسة تدابير عملية أخرى. يشكل تقديم المعلومات التصميمية والمعلومات الأخرى ذات الصلة، فضلا عن الوصول إلى مختلف المرافق، عنصرا أساسيا في مساعدة الوكالة على رسم صورة أوضح للبرنامج النووي الإيراني. وريثما يتم التوصل إلى حل شامل، تظل جميع الجزاءات التي يفرضها مجلس الأمن على إيران سارية المفعول. وكل من إيران والدول الأعضاء، فضلا عن رعاياها والكيانات التابعة لها، ملزمة بتنفيذ تدابير مجلس الأمن ذات الصلة تنفيذا كاملا. وبالتالي فإن عمل كل من اللجنة وفريق الخبراء في التحقق من الامتثال لن يتأثر.

ونرحب بالتقرير النهائي لفريق الخبراء (S/2014/394، المرفق)، ونشره العلني بسرعة. ويسرنا بصفة خاصة تحليل الفريق المتعمق للوسائل المستخدمة في التهرب من الجزاءات وتمويل الأنشطة المحظورة. ويتضمن التقرير أيضا توصيات معقولة ينبغي أن تتناولها اللجنة دون تأخير. من المهم ملاحظة أن معظم الحوادث التي حقق فيها فريق الخبراء تتعلق ببنود تقع دون عتبات المراقبة المحددة. يؤكد ذلك الحاجة إلى توجيه الدول الأعضاء بشأن تنفيذ البند الجامع. ونرى أن من المفيد في هذا الصدد اعتماد مذكرة المساعدة على التنفيذ، على النحو الذي أوصى به فريق الخبراء في العام الماضي.

غير أننا لا نزال نشعر بالقلق إزاء نمط مثير للقلق من انتهاكات الحظر على الأسلحة التقليدية مع استمرار ورود التقارير عن عمليات نقل الأسلحة إلى سوريا وأماكن أخرى. ويشير التقرير النهائي للفريق عن حق إلى أن أنشطة إيران بشأن الأسلحة التقليدية تتناقض بجلاء مع التقييد الواضح في مجالات ذات صلة بالبرنامج النووي. إن آخر حالة ناقشتها اللجنة، والتي تنطوي على محاولة نقل حاويات من إيران مخبأ فيها صواريخ وقذائف هاون وما يتصل بها من مواد على السفينة كلوس سي، هي انتهاك واضح آخر لالتزامات إيران بالامتثال للحظر المفروض على الأسلحة. وهي تستحق ردا مناسبا من قبل اللجنة.

أخيرا، أود أن أؤكد من جديد دعم ليتوانيا لجميع الجهود الرامية إلى إيجاد حل شامل للمسألة النووية لإيران من شأنه أن يشكل الأساس لبناء الثقة الدولية في الطبيعة السلمية الحصرية لبرنامجها النووي. ونكرر الإعراب عن الأمل في أن يسفر انخراط إيران في محادثات مجموعة البلدان الأوروبية ٣+٣ عن التعاون أيضا مع اللجنة.

السيد دن (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): نود أن نشكر السفير كوينلان على إحاطته الإعلامية وعلى قيادته للجنة. نحن نقدر جهوده وجهود اللجنة الرامية إلى ضمان استمرار عمل اللجنة بنشاط في الاضطلاع بولايتها الهامة.

يجتمع المجلس في الوقت الذي تجري فيه محادثات ٥+١ بشأن برنامج إيران النووي. أود أن أتطرق بإيجاز إلى تلك المحادثات ومناقشة أهمية تنفيذ الجزاءات في إطار ضبط الأسلحة في الآونة الأخيرة على متن السفينة كلوس سي. ما برحت البلدان ٥+١ متحدة في التصميم على معالجة شواغل المجتمع الدولي فيما يتعلق بالبرنامج النووي الإيراني وجعل إيران تمتثل لقرارات مجلس الأمن. إن البلدان ٥+١ حاليا في مرحلة دبلوماسية نشطة ومكثفة في إطار جهودها الرامية إلى التوصل إلى تسوية مع إيران. يجب أن تحقق هذه النتيجة أهدافنا المتمثلة في منع إيران من الحصول على سلاح نووي وضمان أن برنامج إيران النووي برنامج سلمي تماما.

لكن في الوقت الراهن مع عدم وجود هذا الاتفاق، فإن جميع الجزاءات التي فرضها مجلس الأمن لا تزال سارية تماما. لم يطرأ أي تغيير على ولايات لجنة مجلس الأمن المعنية بالجزاءات المفروضة على إيران وولايات فريق الخبراء. خلال هذه الفترة من المفاوضات، اضطلع عمل اللجنة والفريق وسوف يستمر في الاضطلاع بدور داعم للجهود الدبلوماسية الدولية. ولذلك، نحث اللجنة على مواصلة الاضطلاع بمهامها الهامة. وينبغي أن تتخذ اللجنة باستمرار خطوات لتحسين إنفاذ جزاءات الأمم المتحدة والتصدي بفعالية للانتهاكات.

ومن هذا المنطلق، ترحب الولايات المتحدة بنشر التقرير النهائي لفريق الخبراء لعام ٢٠١٤ (S/2014/394، المرفق). نحن نشجع جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على أن تدرس بعناية التقرير النهائي الذي تم نشره للتو على الموقع الشبكي للجنة. ونحث اللجنة على اتخاذ إجراءات فورية لتنفيذ توصيات الفريق لتحسين تنفيذ الجزاءات.

وتنفيذ هذه التوصيات كان يمكن له أن يساعد الدول على فهم التزاماتها والاضطلاع بها على نحو أفضل وإنفاذ تلك الجزاءات. وما برحت الولايات المتحدة تشجع منذ فترة طويلة اللجنة على تحسين استجابتها للانتهاكات المتعمدة للجزاءات.

هذا يقودني إلى النقطة الأخيرة التي تتعلق بأفظع انتهاك للجزاءات اكتُشف هذا العام، تمثل في مصادرة أسلحة في آذار/مارس كانت على متن السفينة C Klos. بعد إجراء تحقيق كامل، عمل فريق الخبراء على توثيق هذا، حيث تبين أنه كان على متنها ٤٠ قذيفة من طراز M-302، و ١٨١ قذيفة هاون وما يقرب من ٤٠٠ ٠٠٠ قطعة من الذخيرة. واستناداً إلى المعلومات التي قدمها الفريق، نعرف أن منشأ الشحنة إيران، ولذلك فإن هذا يشكل انتهاكا واضحا للقرار ١٧٤٧ (٢٠٠٧). وإن حادث السفينة C Klosمثال آخر على محاولات إيران تهريب الأسلحة إلى المتطرفين. تلك الانتهاكات الدولية المتكررة والمتعمدة للقرار ١٧٤٧ (٢٠٠٧) مسألة تبعث على أشد القلق، كما أنها تقوض الأمن الإقليمي ومصداقية المجلس. ونتوق إلى العمل مع سائر أعضاء اللجنة للرد على الحادث والعمل باستمرار على تحسين إنفاذ قرارات المجلس.

السيد أوه جون (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر السفير غاري كوينلان على إحاطته الإعلامية عن أعمال لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦). ونقدر أيما تقدير قيادته المقتدرة والأنشطة القوية التي يقوم بها فريق الخبراء، بما في ذلك تقديم التقرير النهائي لهذا العام (S/2014/394، المرفق).

أود أن ابدأ بتكرار دعم حكومتي للجهود الجارية حاليا بين الأعضاء الخمسة الدائمين زائد واحد وإيران، فضلا الجهود الدائرة بين الوكالة الدولية للطاقة الذرية وإيران لحسم مسألة إيران النووية إلى الأبد. وفي ذلك الصدد، نُرحب بالتقدم المحرز في تنفيذ التدابير المتفق عليها، ونتوق إلى إبرام خطة عمل شاملة قريبا. ونُشدد أيضا على أنه ينبغي لإيران أن تتعاون بإخلاص مع الخمسة الدائمين+واحد والوكالة الدولية للطاقة الذرية والمجتمع الدولي الأوسع لحسم القضايا الحالية والسابقة، بما في ذلك، جميع الأبعاد العسكرية المحتملة للبرنامج النووي.

ومع ذلك كما شدد مرة أخرى رئيس لجنة القرار ١٧٣٧، نود أن نؤكد أن التدابير والالتزامات الواردة في قرارات مجلس الأمن ذات الصلة لا تزال سارية المفعول إلى أن يتخذ المجلس قرارات جديدة تلغي القرار السابقة بشأن هذه المسألة.

وفي ذلك الصدد، إن التقرير النهائي المقدم من فريق الخبراء جدير بجُلِ اهتمامنا. إذ أنه يوفر سببا واضحا بالنسبة لنا لكي نظل يقظين حيال استمرار الأنشطة المحظورة بموجب القرارات ذات الصلة. وينبغي لجميع الدول الأعضاء أن تلتفت إلى التوصيات الواردة في التقرير كونها تُنبه إلى المخاطر التي ينطوي عليها تحويل الاستخدام المزدوج للسلع وتمويل الانتشار. إن عمليات التفتيش التي تمت مؤخرا في البحر الأحمر وكشفت عن حمولة كبيرة من الأسلحة التقليدية، بما في ذلك القذائف، والاستنتاجات اللاحقة الواردة في تقرير فريق التفتيش في ١٦ حزيران/يونيه، تبين الحاجة إلى الاستمرار في اليقظة. من الهام للغاية للجنة القرار ١٧٣٧ أن تتابع بنشاط التقارير وأن تتخذ إجراءات فعّالة وفي الوقت المناسب ردا على الانتهاكات.

نُقدر أيضا التعاون الجاري للجنة القرار ١٧٣٧ مع فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية ونتوقع مزيدا من التآزر بين اللجنة واللجان الأخرى ذات الصلة والمنظمات الدولية والإقليمية.

أخيرا، أود أن أنضمُ إلى الآخرين في حث إيران على التعاون تعاونا كاملا مع لجنة القرار ١٧٣٧ والاستجابة بطريقة مرضية لاستفسارات اللجنة، بما في ذلك قضية الألياف الكربونية وغيرها من المسائل المعلّقة. إن هذا التعاون هام جدا بالفعل لكي نتحرك قُدما كلنا.

السيدة لوكاس (لكسمبرغ) (تكلمت بالفرنسية): أود أيضا أن أشكر السفير غاري كوينلان على بيانه وعلى الالتزام الذي أظهرهُ مع فريقه بوصفه رئيسا للجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦). إن عمل اللجنة على جانب كبير من الأهمية.

تُعرب لكسمبرغ عن تقديرها لفريق الخبراء المنشأ عملا بالقرار ١٩٢٩ (٢٠١٠) على الدعم القيم الذي يقدمه لعمل لجنة القرار ١٧٣٧. ونشكرهم على التقرير النهائي الرائع (S/2014/394، المرفق)، فهو موثق توثيقا جيدا ودقيق جدا من الناحية المنهجية وقُدم إلينا للتو. إن نشر تلك الوثيقة سينطوي على فائدة كبيرة للدول الأعضاء التي ستجد فيه معلومات ثرية عن شتى أشكال المحاولات الرامية إلى الالتفاف على نظام الجزاءات. تؤيد لكسمبرغ التوصيات الواردة في التقرير النهائي لفريق الخبراء وتحث على تنفيذها تنفيذا فعّالا.

باعتماد خطة العمل المشتركة في جنيف في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر والبدء بتنفيذها في ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، فقد تحقق معلم مزدوج. أولا، لقد ثبتت جدوى النهج المزدوج الذي يجمع بين الانفتاح أمام الحوار والتدابير التقليدية عندما تُطبق على نحو ثابت. ثانيا، حتى أشد الحالات تعقيدا لا تبقى منقوشة على الصخر إلى الأبد، و لم يثبت أن أي درجة من درجات الشك تمثل شرطا تعجيزيا للذين يوافقون على التفاوض بحسن نيّة.

إن خطة العمل المشتركة التي أُقرت في جنيف، على الرغم من أهميتها، ما هي إلا خطوة وسطية على السبيل الذي لا بد من أن يُفضي إلى حل شامل وتفاوضي ومستدام للملف النووي الإيراني. ونود في ذلك الصدد أن نقر بجهود مجموعة البلدان الأوروبية ٣+٣ التي قادتها الممثلة السامية للاتحاد الأوروبي، كاثرين أشتون من أجل التفاوض على اتفاق شامل مع إيران يوطد الثقة في برنامج نووي إيراني ذي طابع سلمي بالكامل.

ينبغي لنا أن نتذكر بأن المسألة قيد النظر هنا لا تدور حول تقرير حق إيران في الاستخدام المدني للطاقة النووية. إن ذلك

الحق لا شك فيه. إنما القضية هي ضمان أن تتم ممارسة ذلك الحق بشفافية وبتعاون وثيق مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية وباحترام كامل لجميع الالتزامات الناشئة من تعهدات إيران الدولية.

ريثما يتم التوصل إلى اتفاق نهائي، كما أشار من سبقني من المتكلمين الآخرين، يظل نظام الجزاءات الذي أنشأه مجلس الأمن منطبقا بالكامل. وبعبارة أخرى، يجب على الدول الأعضاء أن تستمر في ممارسة نفس الدرجة من اليقظة كما كان عليه الحال من قبل. ويجري تذكيرنا بذلك من خلال حادث السفينة Klos Cالتي تم اعتراضها في البحر الأحمر في شهر آذار/مارس وتبين وجود شحنة من الأسلحة على متنها ككان قد جرى تحميلها من ميناء بندر عباس الإيراني. إن ذلك الحادث الذي ارتأى الفريق أنه يُشكل انتهاكا لنظام الجزاءات، يبين أن إيران ما زالت تنتهك التزاماتها الدولية حتى في الوقت الذي تنخرط فيه في مفاوضات لاستعادة ثقة المجتمع الدولي. ونأسف لذلك الانتهاك الجديد لنظام الجزاءات الذي لا يتماشى مع غرض إيران المُعلن لطمأنة شركائها الدوليين بشأن الطبيعة السلمية لنواياها.

ومهما يكن من أمر، نشعر بالتشجيع لأن أحدث تقرير لمدير الوكالة الدولية للطاقة الذرية الصادر في ٢٣ أيار/مايو، يؤكد أن إيران قد بدأت في حوار موضوعي مع الوكالة يستهدف توضيح المسائل المعلقة الخاصة بالأبعاد العسكرية المحتملة لبرنامجها النووي. ومما يُثلج صدورنا أيضا أن تقرير الوكالة يؤكد أن إيران تعمل على تنفيذ التدابير المتفق عليها بشأن برنامجها النووي مع مجموعة البلدان الأوروبية ٣+٣ في إطار خطة العمل المشتركة.

في ختام كلمتي، أود أن أُكرر تأييد لكسمبرغ الكامل للجهود الدبلوماسية الجارية حاليا في فيينا. ونأمل أن تُفضي تلك المفاوضات إلى تحقيق النتيجة المرجوة ضمن الإطار الزمني الذي حددته خطة العمل المشتركة. كذلك نُعرب عن الأمل في أن يؤدي ذلك النجاح في الملف الإيراني في الوقت المناسب إلى التأثير إيجابيا في تقييم الملفات الأخرى المتعلقة بقضايا عدم الانتشار.

السيد غومبو (تشاد) (تكلم بالفرنسية): أود بدوري أن أشكر رئيس اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦)، السفير غاري كوينلان ممثل أستراليا، على تقريره ربع السنوي التفصيلي للغاية عن أنشطة اللجنة في الفترة من ٢٠ آذار/مارس إلى ٢٤ حزيران/يونيه ٢٠١٤.

ونحيط تشاد علما بتقرير فريق الخبراء (S/2014/394، المرفق)، المنشأ بموجب القرار ١٩٢٩ (٢٠١٠) وهو يدعم أعمال لجنة ١٧٣٧، وبالتوصيات الواردة في التقرير. ونناشد أعضاء اللجنة مواصلة مناقشاتهم بشأن تلك التوصيات. كما نحيط علما بالجهود الرامية إلى تحقيق تقارب بين إيران والوكالة الدولية للطاقة الذرية. ونرحب بالمناقشات الثنائية بين إيران وبعض البلدان، فضلا عن عقد جولتين للمناقشات الرفيعة المستوى بشأن المسائل النووية، في الفترة من ١٤ إلى ١٦ أيار/مايو والفترة من ١٦ إلى ٢٠ حزيران/يونيه، اللتين عقدتا في فيينا، في إطار خطة العمل المشتركة التي اعتمدت في جنيف في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ بين إيران وشركائها ومجموعة الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن زائدا واحدا (مجموعة ٥+١) الهادفة إلى التوصل إلى اتفاق نهائي بشأن برنامج طهران النووي قبل ٢٠ تموز/يوليه ٢٠١٤.

وبالرغم من ذلك، ترتكب باستمرار انتهاكات من جانب إيران، وهو أمر تدينه تشاد. وتمر إيران وشركاؤها بمرحلة بالغة الأهمية في مفاوضاتهم ونأمل أن يتوصلوا إلى تسوية عن طريق التفاوض بشأن خلافاتهم من أجل صون السلام والأمن الدوليين.

وفي الختام، نحن بحاجة إلى الإقرار بانه يلزم تطوير الجزاءات لكي تعكس الحالة على أرض الواقع. ولذلك السبب نعتقد انه ينبغي تخفيف الجزاءات لجلب الإيرانيين إلى طاولة المفاوضات.

السيد لارو (نيجيريا) (تكلم بالإنكليزية): أشكر رئيس اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦) على تقديمه تقرير اللجنة الذي يغطي فترة ٩٠ يوما. كما أشيد به على قيادته المحنكة للجنة وبفريق الخبراء على الأعمال الشاقة التي اضطلع بها.

لقد اطلعنا بعناية على تقرير فريق الخبراء (S/2014/394، المرفق) ونحيط علما بتقييم الخبراء ومفاده أن التوصل إلى حل شامل للمفاوضات بين إيران ومجموعة البلدان الأوربية الثلاثة زائدا ثلاثة (مجموعة ٣+٣) أمر في متناول الأيدي. وتتسم بالأهمية ملاحظة الوكالة الدولية للطاقة الذرية بان إيران أوفت باتخاذ تدابيرها الطوعية المتفق عليها بموجب خطة العمل المشتركة.

كما نلاحظ من تقرير فريق الخبراء أن هناك درجة من عدم اليقين من جانب الدول فيما يتعلق بمركز الالتزامات المتعلقة بما تحصل عليه إيران فيما يتصل بتخصيب اليورانيوم. كما أن هناك التحدي المتمثل في تحديد المواد المزدوجة الاستخدام التي تقع في نطاق عتبات المراقبة المحددة. ويبين التقرير أن من الصعوبة بمكان بشكل متزايد للدول أن تحدد الصلات بين المواد دون العتبات والمستخدمين النهائيين المحظورين والاستخدامات النهائية المحظورة في إيران. ويعزو التقرير هذا الأمر إلى زيادة تطور استراتيجيات المشتريات من جانب إيران، مما يمكنها من إخفاء المشتريات. وتستدعي الحالة المزيد من الإيضاح بشأن المواد دون العتبات، ونناشد اللجنة النظر في ذلك الأمر بغية تقديم التوجيه الإرشادي إلى الدول.

وعلى صعيد إيجابي، نرحب بتقييم العديد من الدول الذي مفاده أن هناك انخفاضا في عدد محاولات إيران المكتشفة للحصول على مواد لبرامجها المحظورة منذ منتصف عام ٢٠١٣. ويرى فريق الخبراء أن ذلك قد يجسد بيئة سياسية جديدة في إيران، فضلا عن التقدم المحرز في المفاوضات مع مجموعة ٣+٣. وسنواصل رصد الحالة فيما نتطلع إلى اختتام ناجح للمفاوضات في إطار الموعد النهائي المتفق عليه الذي حددته خطة العمل المشتركة بتاريخ ٢٠/تموز يوليه.

السيد سانا (رواندا) (تكلم بالإنكليزية): بدوري أشكر رئيس اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦) على إحاطته الإعلامية وعلى قيادته المحنكة على رأس اللجنة.

وتواصل رواندا دعم محادثات التفاوض الجارية بين إيران ومجموعة الأعضاء الخمسة الدائمين زائدا واحدا (مجموعة ٥+١). ونحيط علما ببدء المفاوضات بشأن التوصل إلى اتفاق نووي نهائي. ومن دواعي الشعور بالأسف أن هناك تقارير بتقديم مطالب مفرطة في جولة المحادثات التي انتهت في ٢٠ حزيران/يونيه، مما أدى إلى إبطاء التقدم. ونأمل أن يستفيد المفاوضون من الاستراحة لإستجماع قواهم والعودة في ٢ تموز/يوليه بمطالب واقعية تؤدي إلى الاتفاق على نص مشترك بحلول ٢٠ تموز/يوليه على النحو المقرر.

إن الدور الذي تضطلع به لجنة ١٧٣٧ في دعم عملية مجموعة ٥+١ دور حيوي لنجاح العملية. ونتفق مع رئيس اللجنة على أن مجلس الأمن وحده هو الذي يستطيع تغيير إجراءات الجزاءات التي يفرضها المجلس. ونشيد بالفرصة التي أتاحتها محادثات مجموعة ٥+١ صوب تحقيق هدف اللجنة. ولذلك السبب ينبغي ألا نتردد في اتخاذ إجراء من شأنه تسهيل نجاح المحادثات الجارية.

ويستدعي الشعور بالأسف ما أفادت به التقارير عن انتهاك إيران لحظر توريد الأسلحة في ٣١ آذار/مارس فيما يتعلق بالسفينة C Klos. ونناشد إيران الامتناع عن القيام بأي نشاط قد يؤدي إلى انتهاك قرار المجلس.

وبالإشارة إلى الإحاطة الإعلامية الأخيرة (انظر S/PV.7146) والإحاطة الإعلامية التي قدمها رئيس اللجنة اليوم، فقد ورد أن اللجنة واصلت في عدة مناسبات السعي للحصول على تفسير

إيران فيما يتعلق بحظر الألياف الكربونية، و لم تتلق اللجنة ردا حتى الآن. ونناشد إيران بقوة التعاون والانخراط مع اللجنة بشأن ذلك الاستفهام أو أي استفهام في المستقبل. وبالمثل، نحيط علما بامتثال إيران لنظام الوكالة الدولية للطاقة الذرية ونشيد بتدابير الشفافية التي اتخذت في تلك المسألة باعتبارها جزءا من تقرير الوكالة الصادر في ٢٣ أيار/مايو.

وتواصل إيران تنفيذ التزامها بموجب خطة العمل المشتركة المؤرخة تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣. وفي السياق نفسه، يوفر التعاون زخما إيجابيا فيما تحاول إيران ومجموعة ٥+١ التوصل إلى اتفاق شامل. وإجمالا، لا نزال نشعر بالتفاؤل بان الإجراء الذي اتخذته إيران بشأن خطة العمل المشتركة واتفاق ١١ تشرين الثاني/نوفمبر مع الوكالة الدولية تشكل علامة مشجعة على رغبة إيران في أن تتسم بالمزيد من الشفافية بشأن أنشطتها النووية في مجالات الانتشار المعنية.

وأخيرا، ترى رواندا دائما أن الحل الدبلوماسي هو السبيل الوحيد لتسوية حالة الجمود بشأن برنامج إيران النووي.

السيدة بورولي (الأرجنتين) (تكلمت بالإسبانية): بادئ ذي بدء، ومن خلالكم، سيدي الرئيس، أود أن ابدأ بياني بتقديم الشكر للسفير كوينلان على تقديم التقرير الفصلي عن أعمال اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦)، وعلى نحو ما اعتدناه، على أعماله المتفانية في رئاسة تلك الهيئة الفرعية.

وكما أورد السفير كوينلان في تقريره وفي التقرير السابق الصادر في آذار/مارس، لا تزال الجزاءات التي فرضها مجلس الأمن على إيران سارية المفعول ويجب أن تطبقها الدول الأعضاء. وفي ذلك الصدد، وباسم وفد بلدي، أود أن أشكر فريق الخبراء على تقريره الختامي (S/2014/394، المرفق). ونأمل أن تواصل اللجنة النظر في التوصيات التي قدمها فريق الخبراء وان تتمكن من التوصل إلى اتفاق في ذلك الصدد.

وعلى نحو ما نفعله في كل مرة ينظر فيها المجلس في التقرير الفصلي عن أعمال اللجنة، فقد تلقينا أحدث تقرير للمدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية عن تنفيذ اتفاق الضمانات بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في إيران.

في هذه الحالة، فإننا نعتقد أنه من الجدير بالذكر، اعتراف التقرير بأن إيران قد نفذت التدابير السبعة المتفق عليها مع الوكالة في شباط/فبراير، فيما يتعلق بإطار التعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، التي تقوم حاليا بتحليل المعلومات التي تلقتها. ونعتبر أيضا من المشجع اتفاق الوكالة وإيران على خمسة تدابير للمتابعة، سيتم تنفيذها قبل ٢٥ آب/أغسطس. وبالإضافة إلى ذلك، فإننا نعتقد أيضا أنه من المشجع اعتراف التقرير بامتثال إيران لإجراءات خطة العمل المشتركة المتفق عليها مع مجموعة ٥+١. إننا نتابع عن كثب، على غرار باقي أعضاء المجتمع الدولي، التطورات الحاصلة في المفاوضات. لذلك، وبينما يشجعنا ما أبدته جميع الأطراف من استعداد، فإننا نأمل أن يتم التوصل إلى اتفاق نهائي في غضون الإطار الزمني المحدد.

كما قلنا هنا في مجلس الأمن خلال شهر آذار/مارس (انظر S/PV.7146) وفي غيره من المحافل، فإننا سعداء بمواصلة الوكالة تنفيذ الأنشطة المتعلقة بالرصد والتحقق فيما يخص الطاقة النووية، في إطار تنفيذ خطة العمل المشتركة. ولا نزال مقتنعين بأهمية قدرة الوكالة على الاعتماد على المرافق والموارد اللازمة للقيام بعملها بشكل فعال.

وكما قلنا، فإننا نرحب بالتقدم الذي أحرزته المفاوضات، ونشير إلى الاستنتاج الوارد في تقرير المدير العام للوكالة بأن تعاون ايران، يساعد الوكالة على فهم البرنامج النووي للبلد بشكل أفضل. وفي هذا الصدد، فإننا لا نزال نعتقد أنه من الضروري أن تتعاون إيران مع الوكالة بنشاط، بشأن جميع القضايا العالقة، وأن تفي بالتزاماتها، بما في ذلك تلك المترتبة عليها بموجب قرارات المجلس.

الرئيس (تكلم بالروسية): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثلا للاتحاد الروسي.

إننا ممتنون للسفير غاري كوينلان على إحاطته الإعلامية عن أعمال اللجنة التي يترأسها. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قدم الخبراء تقريرا نهائيا (S/2014/394، المرفق)، وثلاثة تقارير عن الحوادث. ونود الإعراب عن انطباعاتنا الأولية في هذا الشأن.

فيما يتعلق بتقارير الحوادث، أعرب الوفد الروسي بالفعل عن موقفه خلال اجتماعات اللجنة. وفيما يتعلق بموقفنا بشأن الاستنتاجات واقتراح صياغة مذكرة تنفيذ فيما يخص الحادث المتعلق باعتراض السفينة Klos C في البحر الأحمر، وسنعلن عن وجهات النظر تلك في وقت لاحق، عقب دراسة دقيقة للوثائق. والآن، أود أن أقول بأن أي نشاط خارجي للجنة في هذه المرحلة الحساسة للغاية من عملية التفاوض بشأن البرنامج النووي الإيراني، يبدو لنا بأنه غير مناسب من حيث التوقيت تماما، خصوصا وأنه ينطوي على مسألة صعبة كتهريب الأسلحة، حيث تستند الاتهامات الموجهة للجانب الإيراني إلى حد كبير إلى أدلة ظرفية.

وفيما يتعلق بالتقرير النهائي، فإننا نشير مرة أخرى إلى ضرورة أن يكون الخبراء حذرين للغاية في استنتاجاتهم وتقييماتهم. ويمكن لأي معلومات لا تستند إلى وقائع ملموسة وتتعلق بوقوع انتهاكات محتملة لنظام الجزاءات، أن يكون لها تأثير سلبي على سير المفاوضات بين مجموعة الدول الست وإيران، وتعاونها مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وينبغي ألا تدرج في التقرير.

ولدينا أيضا بعض الأسئلة حول توصيات فريق الخبراء، ولا سيما حول التعاون بشكل أكثر نشاطا مع فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية، فيما يخص تنفيذ الجزاءات المفروضة على إيران. وينبغي لمجلس الأمن ألا يفرض على الدول إنشاء هذه الآلية، أو تحديد أساليب عملها. ولا يمكن أن يجري تقديم الدول لمعلومات إضافية لم ترد في قرارات المجلس، سواء إلى اللجنة، أو فريق الخبراء أو باقي المنظمات والآليات الدولية أو بشكل ثنائي، إلا على أساس طوعي. وبجمل متطلبات المساءلة منصوص عليها في قرارات مجلس الأمن. وقد وجهنا مرارا الانتباه إلى حقيقة أن ممارسة التوضيحات سعيا إلى التفسير هي أمر غير مقبول.

كما أود أيضا أن أتطرق إلى مسألة بعض المبادرات التي طرحت لتعزيز توصيات فريق الخبراء في التقرير النهائي. ونود أولا، التأكيد بأنه من غير المقبول استخدام النتائج إلا بعد مناقشتها بشكل جوهري في اللجنة. وينطبق ذلك أولا وقبل كل شيء على الاتصالات بين أعضاء الفريق والهيئات الأخرى المشار إليها في التقرير، مثل مجموعة فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية.

ثانيا، إننا لا نؤيد النظر في إمكانية عقد اجتماعات مشتركة بين اللجنتين المنشأتين عملا بقراري مجلس الأمن ١٧٣٧ (٢٠٠٦) و ١٧١٨ (٢٠٠٦). في حين أنه من المهم جدا أن يكون هناك تبادل للخبرات بين الهيئات الفرعية للمجلس، ونحن نعتقد أن نظامي الجزاءين المفروضين على إيران وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، مختلفان سواء من حيث طبيعتهما أو خلفيتهما السياسية.

وفيما يخص رأي الخبراء في مستقبل نظام الجزاءات، بمجرد التوصل إلى تسوية شاملة للحالة المتعلقة بالبرنامج النووي الإيراني، فإن هذه مسألة خارج ولاية الفريق. ولا ينبغي للفريق أن يتدخل في هذه العملية الحساسة للغاية. ومن غير المقبول على وجه الخصوص الحكم المسبق على نتائجها.

عملت الدبلوماسية الروسية بنشاط لسنوات عديدة، من أجل تحقيق تسوية عادلة للبرنامج النووي الإيراني على أساس مبدأي المعاملة بالمثل واتباع نهج تدريجي حددهما وزير الخارجية الروسي، سيرغي لافروف. وفي هذا الصدد، فإننا نرحب بعقد جولة أخرى من المفاوضات الكاملة بين مجموعة

الدول الست وإيران في فيينا من ١٦ إلى ٢٠ حزيران/يونيه. وكانت المحادثات مفيدة جدا، وأكدت الاستعداد بشكل عام لمواصلة التعاون على نحو بناء، وعقد مناقشات تفصيلية. وبدأ الجانبان العمل مباشرة على نص الاتفاق المستقبلي، الذي سيستمر خلال الجولة المقبلة من المفاوضات، المقرر عقدها في فيينا خلال الفترة من ٥ إلى ١٥ تموز/يوليه.

وسوف نستمر في القيام بكل ما في وسعنا، لتحقيق تسوية نهائية شاملة، لجميع المسائل المتعلقة بالبرنامج النووي الإيراني، ورفع الجزاءات المفروضة على طهران بموجب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٥/١٦.